



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق سياسات في الاصلاح الاقتصادي

**د. فلاح جاسم العامري\*: اولويات سياسة الاصلاح الاقتصادي للحكومة القادمة \*\* -  
اجراءات لتقليص النفقات وزيادة الايرادات**

#### المقدمة

كما هو معلوم فان الاقتصاد العراقي احادي الجانب ويعتمد بشكل رئيسي على ايرادات بيع النفط لتحريك أنشطة الدولة المختلفة وينجم عن ذلك مجموعة كبيرة من المشاكل والتحديات. حيث ان اعتماد الميزان التجاري للعراق على ايرادات النفط اثر سلبيا على السلع الانتاجية الاخرى نتيجة لضعف قدرتها التنافسية واصبحت التنمية تمر بطريق ملتو ومعرضة لمخاطر تتاثر بالعوامل السياسية والمالية والاجتماعية.

وبعد سقوط النظام السابق عام 2003 حاولت الحكومات المتعاقبة اتخاذ اجراءات عديدة للنهوض بالاقتصاد العراقي واعادة هيكلته وتنميته، حيث تم تشكيل عدة لجان مرتبطة بمجلس الوزراء مباشرة او بالوزارات المعنية وبذلت جهود واضحة بالتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ومعاهد البحوث، وطرحت عدة مبادرات حكومية وعقدت عدة ندوات وورشات عمل متخصصة لغرض اعادة هيكلة أنشطة الاقتصاد العراقي، اضافة الى الاستعانة بمنظمات الدول المانحة سواء المرتبطة بالحكومات الصديقة كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان وغيرها. وبالرغم من تحقيق بعض النتائج الايجابية المحدودة في بعض قطاعات الاقتصاد العراقي، وتنفيذ بعض البرامج من الحلول المقترحة.

الا ان كافة المحاولات لم تؤد الى تحقيق النتائج المطلوبة لعوامل وظروف عديدة وبقي الاقتصاد بكافة انواعه مشوها واسيرا لمشاكل عميقة، ولا زالت هناك اخفاقات كبيرة ونتائج غير ملموسة واستمر التدهور في معظم أنشطة الاقتصاد العراقي وخاصة القطاع الخاص. وادى هذا الى توسع دور الحكومة في الاقتصاد الجزئي والكلي واصبح الاقتصاد اكثر ريعيا بدل ان يتجه الى توسيع وتطوير القطاع الخاص وتحرير الاقتصاد باتجاه اقتصاد السوق.

اضافة الى ذلك فان العراق يمر حاليا بفترة استثنائية وحرب شرسة ومصيرية ضد الارهاب وتهدد نسيج المجتمع العراقي ووحدته، واصبح هدف القضاء على المنظمات الارهابية وطردها من العراق من اولويات الحكومة، وهذا يحتاج الى توفير موارد مالية كبيرة لتحقيق هذا الهدف. ولذلك اصبح من الضروري جدا القيام بتكثيف الجهود للقيام بالاصلاح الاقتصادي وتحديد اولويات اعادة هيكلة



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق سياسات في الإصلاح الاقتصادي

القطاعات الاقتصادية المختلفة لتحقيق إيرادات إضافية للدولة من جهة وزيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الدخل القومي والنهوض بالكثير من الأنشطة المهمة. إضافة إلى اتخاذ إجراءات وتشريعات يؤدي تنفيذها إلى زيادة كبيرة في الإيرادات كما سيأتي ذكرها لاحقاً.

إن المواضيع المطروحة في هذا التقرير هي ملخص لدراسة أكثر تفصيلاً ربما يتم تطويرها لاحقاً. حيث تهدف إلى تسليط الضوء على الخطوات والأولويات التي من المفروض اتخاذها من قبل الحكومة القادمة لتصحيح مسارات النهوض بالاقتصاد العراقي لتحقيق التحول التدريجي من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد السوق على المدى المتوسط والبعيد وتحقيق إيرادات إضافية خلال فترة الأربعة سنوات القادمة لزيادة الإيرادات المتأتية من القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

أمل من تقديم هذا الجهد المتواضع المساهمة الجادة في الارتقاء بالاقتصاد العراقي ومصادر الثروة من خلال إعادة النظر بمجمل التشريعات والسياسات المعتمدة في ضوء ما أفرزته الضرورة والتجارب التي مر بها البلد في المرحلة الحالية ليكون أكثر استجابة لمتطلبات التقدم والتغيير المنشود في كافة المجالات بغية تحقيق الرفاهية والتطور والحق بركب البلدان المتقدمة.

لمواصلة القراءة يرجى تنزيل ملف بي دي أف سهل الطباعة. انقر هنا

(\* خبير اقتصادي، مدير عام شركة تسويق النفط

(\*\*) ينشر موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين هذه الوثيقة التي زودنا بها الكاتب مشكوراً وتم اعدادها كتقرير حول بعض الأفكار التي تتضمن خطوط عامة لخارطة طريق للإصلاح الاقتصادي وتم تقديمها للحكومة الحالية في العام الماضي وقبل تقديم برنامجها الحكومي ونعتقد بأنه تم اخذ بعض الأفكار المطروحة فيها، كما نعتقد ان بعض الآراء والمقترحات الأخرى لازالت لم تأخذها الحكومة الحالية بنظر الاعتبار ولا زال هناك نوع من التخبط وعدم اعطاء أهمية لبعض البنود المهمة الخاصة بزيادة الإيرادات من خلال تنويع الاقتصاد العراقي او اتخاذ إجراءات من أجل تقليص النفقات غير الضرورية، لذا ارتينا نشرها في موقع الشبكة للاطلاع عليها وتميم الفائدة منها

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.